

نظرة عامة على السوق

اهتزت الاقتصادات والأسواق عبر العالم بسبب الأحداث غير المسبوقة التي شهدتها عام 2020، وشكلت الإجراءات اللاحقة التي نفذتها الحكومات حول العالم، لمواجهة جائحة كوفيد-19 وأثارها وحماية الصحة العامة، تحديات هائلة واجهت الأعمال والأسواق المالية والمجتمع بشكل عام.

لقد فرضت حالات الإغلاق الوطنية والقيود على السفر حول العالم أوضاعاً صعبة في قطاعات عدة، لاسيما بالنسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، مما دفع الأسواق إلى اتخاذ منحى هبوطي.

لا تمثل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا استثناءً مما حدث، فقد مر النمو بحالة من الركود في كل أنحاء المنطقة. انكمش الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في دولة الإمارات العربية المتحدة أكثر من 5.0% في 2020، بينما يُحتمل أن يكون الناتج المحلي الإجمالي الرئيسي قد انخفض بنحو 6.5%. لقد شهدت أسعار النفط ضغطاً شديداً مع انخفاض ملحوظ في مستوى الطلب بسبب إغلاق الأعمال والنظرة غير المباشرة لآفاق النشاط الاقتصادي العالمي، وتوقف صناعات السفر والطيران العالمية، وتداعيات المنافسة بين كبار المنتجين.

لا زالت قطاعات السفر والنقل تخضع لضغط هائل، إلا أن النشاط التجاري والخدمات والخدمات اللوجستية من المتوقع أن تشهد تعافياً تدريجياً مستقبلاً، هذا على الرغم من أن النمو العالمي والإقليمي الضعيف سيستمر في تقييد التوقعات متوسطة الأجل لهذه القطاعات.

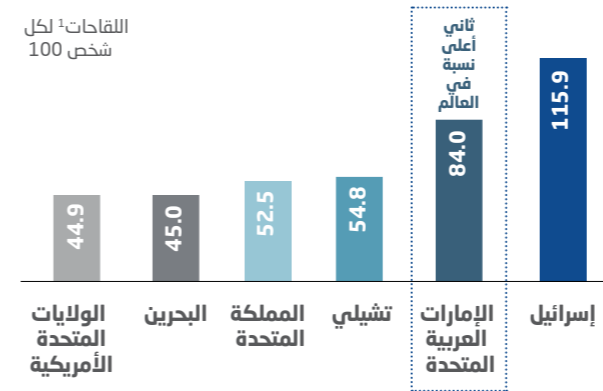
من المتوقع أن تستقر أسعار النفط في 2021، وتبشر إجراءات التحفيز والإصلاحات المتواصلة لدعم الاستثمار الأجنبي المباشر بإحياء نشاط الأعمال وإنعاشه. وفي الوقت ذاته، فإن

انتشار لقاحات متعددة والتعديل اللاحق عليها لمكافحة سلالات جديدة من فيروس كورونا قد بعث المزيد من الثقة في السوق وحالة من التفاؤل. من الأمور الجديرة بالتقدير برنامج اللقاحات الشامل في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهو ثاني أكبر برنامج من نوعه في العالم الذي يدفع نحو تحسين الثقة والمعنويات الاقتصادية الداخلية.

من المتوقع نمو الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى حوالي 2.5% في 2021، مدفوعاً باستئناف القطاعات الاقتصادية الرئيسية وأنشطتها، واستمرار حزمة الإجراءات المالية والنقدية المحفزة، بما في ذلك خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وهو تسهيل متاح للبنوك بتكلفة صفرية، وقد تم تمديد العمل به حتى نهاية يونيو 2021.

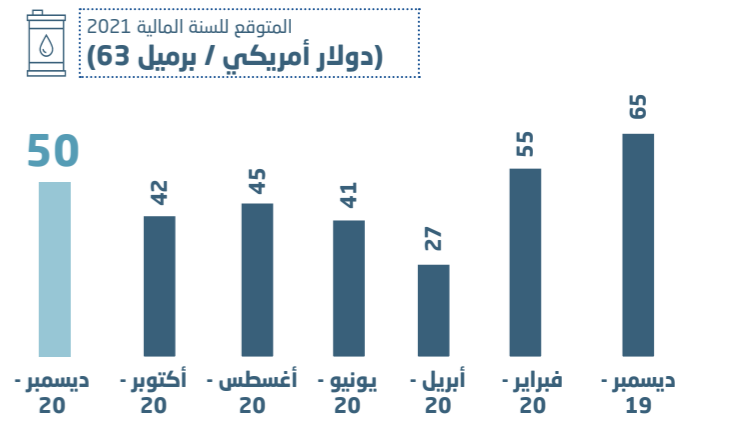
على الرغم من ذلك، تظل تحديات الاقتصاد الكلي الرئيسية قائمة خلال 2021، وتظل حالة القموض تقوض الأمل في حدوث تعافٍ اقتصادي عالمي كبير على المدى القصير إلى المتوسط. في النهاية، سيتحدد توقيت التعافي وشكله بناءً على الديناميكيات التي قد يتطور بها كوفيد-19، وبرامج نشر اللقاحات، واستجابات الحكومات والمصارف المركزية للجائحة.

معدلات التطعيم حسب الدولة



¹ عالماً في البيانات (البلدان التي يزيد عدد سكانها عن مليون نسمة؛ تحسب على أنها جرعة واحدة، وقد لا يساوي العدد الإجمالي من الأشخاص الذين تم تطعيمهم)

المتوسط الشهري لخام برنت (دولار أمريكي / برميل) (RHS)



المصادر: بلومبيرغ، رؤية السوق من بنك أبوظبي الأول